

السؤال : هل معرفتنا بقواعد المنطق الصوري تفيد عصمة الفكر من الخطأ ؟  
هل يمكن ان يعصم الفكر من الزلل بانطباقه مع نفسه ؟  
هل يلزم عن انطباق الفكر مع نفسه عدم الوقوع في الخطأ ؟ .... الخ

الطريقة جدلية ... لأن هناك رأيين مختلفين حول قيمة المنطق الأرسطي

المقال : 1- طرح المشكلة :

إن سعي الإنسان إلى طلب المعرفة الصحيحة ، لم يكن سعيًا ميسرًا أو ممكنًا دون البحث عن طرق سليمة وإيجاد آليات تمكنه من الحصول على الحقيقة .. حيث ظهر المنطق الصوري كأداة رأى فيها بعض المفكرين من أمثال أرسطو طائيس ، الأداة الناجعة والكافية لذلك .. مراعيًا بذلك اتفاق الفكر مع نفسه . في حين رأى البعض الآخر عكس ذلك . فهل فعلاً يمكن حصول اليقين والصواب الفكري بقواعد المنطق الصوري في استدلالاته – على رأي أرسطو وأتباعه -؟ أم أن هذه القواعد لا تفيد حماية الفكر من الخطأ على رأي أصحاب الرأي النقيض ؟

2- محاولة حل المشكلة :

\* إن ظهور المنطق الصوري أو منطق اتفاق الفكر مع نفسه كان نتاج انتشار المغالطات الفكرية والسفسطة فكانت الغاية هي وضع قواعد تقوم على مبادئ العقل تمنع التناقض والخطأ وتضمن اتفاق العقول . وكان الفضل للمعلم الأول {أرسطو} الذي عرفه بقوله : أنه أداة تحصيل العلوم . أي أن المعارف الصحيحة لا تكتسب إلا بقواعد يلتزم بها العالم ونفس الرأي ذهب إليه الإمام الغزالي في قوله إنه ميزان العلوم ومفاد القول أن المعرفة لا تختبر من حيث الصحة والخطأ إلا بالمنطق .

أما عن تبريرات هؤلاء فلا تخرج عن إطار الشروط التي وضعت لصحة الاستدلال سواء كان مباشرًا أو غير مباشر . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، إن كانت لدينا قضية صادقة كالقضية : كل الطلبة حاضرون . أستنتجنا صدق القضية : بعض الطلبة حاضرين . وهذا استنادًا إلى قاعدة أو شرط أن صدق الكل يستلزم صدق الجزء ولأن العلاقة بين القضيتين هي علاقة تداخل حسب الاستدلال المباشر بالتقابل ... أما عن عكس قضية ما مع تجنب الخطأ ، فذلك يتوقف على شرطين أساسيين ، الأول يخص {الكيف} إذ يجب أن تتفق العكسية مع الأصلية فيه ، فلو كانت الأصلية موجبة وجب أن تكون العكسية موجبة وإن كانت سالبة كانت العكسية كذلك . أما الثاني فيخص {الاستغراق} حيث لا يستغرق حد في العكسية ما لم يكن مستغرقًا في الأصلية .. وكمثال على ذلك فإن القضية – مثلاً - كل الأسماك مائية . فإنها تعكس إلى : بعض المائي سمك . حيث تتوفر الشروط جميعها . ليس هذا وحسب .. بل نجد في القياس أحسن طريقة للاستنتاج السليم وذلك لتفديده بقواعد تخص الاستغراق والكيف والحد الأوسط والنتائج .. فلو قلنا مثلاً في المقدمة الكبرى : بعض الطيور جارحة وفي الصغرى : بعض الجوارح صقور . فإنه لا نتيجة منطقية لأن الشرط يفيد عدم الإنتاج من الجزئيتين إضافة إلى أن الحد الأوسط وهو جارح لم يستغرق في المقدمتين ... وكل هذا لا يعني سوى ضرورة الالتزام بقواعد الاستدلال في المنطق الصوري لتجنب الخطأ لكن ، إذا كان الأمر كذلك وكما رأى أرسطو وأتباعه .. فكيف نفسر عقم هذا المنطق ؟ ولماذا ظهرت محاولات جديدة لإيجاد طرق وآليات أخرى وخصوصًا في العصر الحديث ؟

\* إن الإجابة عن هذه التساؤلات التي تنم عن التشكيك في قيمة المنطق الصوري وآلية اتفاق الفكر مع نفسه . نجدها عند المفكرين الذين رأوا في المنطق التقليدي أداة غير ناجعة ، باعتباره عقيمًا وأن نتائجه هي مجرد تحصيل حاصل أي لا يمكن أن يكون العلم والدليل الذي يقتدي به لعصمة الفكر من الخطأ وهو الرأي الذي ذهب إليه كل من ابن تيمية وديكارت وفرانسيس بيكون ....

لعل رفض هؤلاء الفلاسفة للمنطق الصوري لم يكن تعسفًا بل هو نتاج ملاحظات ودراسات نقدية أي مبررات وبراهين منطقية . منها أن عقم المنطق الصوري وعدم نجا عته كأداة عاصمة للفكر من الإنزلاقات المعرفية يرجع إلى أن نتائجه التي هي متضمنة في مقدماته الأولى .. فقولنا : أن كل نبات يتنفس والنخيل نبات فالنخيل إذن يتنفس ، فإننا نلاحظ أن هذه النتيجة لم تكن جديدة أي ليست إنشائية بل تكرارية . أي بمعنى أنه مادام النخيل من النباتات فما يصدق على النبات يدق على النخيل ... زد على ذلك أن الحكم المنطقي ليس مستقلًا عن الحتميات الاجتماعية من عادات وعقائد وتقاليد ولا متحررًا من الأهواء والميول كحتميات نفسية ولذلك يلجأ الذهن لاختيار مقدمات يصدقها ليستنتج منها نتائج يتبناها مسبقًا كما هو الشأن بالنسبة للفلسفة الماركسية وأحكامها ... ليس هذا فحسب بل الأنظمة الفكرية

الفلسفة قد تؤثر على الاحكام المنطقية فأنصار الجبرية مثلا استدلوا على تسيير الإنسان والمعتزلة استدلوا على تخييره وكل منهما كان يلتزم وقواعد المنطق الصوري ومبادئ العقل التي تراعي اتفاق النتائج مع المقدمات ..كل هذه الانتقادات أفرزت أشكالاً جديدة للمنطق ،كالمنطق الرمزي والجدلي ومتعدد القيم ولعل أهمها المنطق المادي الذي أسسه ابن الهيثم قديماً وفرنسيس بيكون حديثاً والذي يهتم بتطابق الفكر مع الواقع وفق قواعد الإستقراء .. كل هذه الأدلة لا يمكن إنكارها ، غير أن الحكم بعقم المنطق الأرسطي ، وعدم إسهامه في توجيه ذهن نحو الصواب حكم مبالغ فيه ، حيث نتساءل عن أهمية الإستنتاج أو القياس في عملية إستنباط الفرضيات العلمية كفرضيات علم الفلك ؟ أوليست الرياضيات تتعلق بالمنطق في استنتاجاتها وعلاقاتها التي تقوم على عدم التناقض .؟ ثم أليست شروط التعريف المنطقي مفيدة لتحديد وتميز الموضوعات في شتى العلوم .

-\* وهكذا يمكن القول أن إنكار إسهام المنطق الصوري في تأسيس قواعد الفكر السليم ولو تاريخياً أم مبالغ فيه ، إذ أن المنطق الرياضي هو تطوير للمنطق التقليدي كما أن المنطق المادي لا يمنع تطابق الفكر مع نفسه . اما عن القول ان تطابق الفكر مع نفسه كاف لعصمة الفكر من الخطأ أمر فيه مغالاة أيضاً .بدليل ما رأينا من إختلاف المناهج والأساليب

## 2-حل المشكلة :

وعموماً ، يمكن الفصل في القضية المختلف فيها بالتأكيد على قيمة المنطق الأرسطي كأداة من الأدوات التي اتبعتها الفكر البشري للوصول إلى المعرفة الصحيحة وخصوصاً في المجال المعرفي العقلي ، مع التأكيد على مراعاة اتفاق الفكر مع الواقع .ومحاولة التجرد من النزعة المذهبية الفلسفية والإستقلال عن الحتميات بأنواعها كمعوقات لإنطباق الفكر مع نفسه

انتهى

هذا المقال لا يحفظ وإنما هو نموذج يقتدى به

تم نشر هذا الملف بواسطة قرص **تجربتي** مع الباكالوريا

[tajribatybac@gmail.com](mailto:tajribatybac@gmail.com)

[facebook.com/tajribaty](https://facebook.com/tajribaty)

[jjel.tk/bac](http://jjel.tk/bac)